اسهامات الجيش في تطبيق العدل والسلم في العراق لقديم

أ.د. سهيلة مرعي مرزوق

جامعة البصرة / كلية تربية بنات

اسهامات الجيش في تطبيق العدل والسلم في العراق القديم

أ.د. سهيلة مرعي مرزوق

العراق / جامعة البصرة

الملخص

إن مقومات تحقيق العدل والسلم في المجتمع هو وجود السلطة والنظام والعمل على تحقيق المساواة وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع، لذا لا يستغنى عن وجود سلطة حاكمة ونظام يتحمل ادارة شؤون البلاد لتعيش القوى باختلاف مسمياتها تحت سقف هيبة الدولة وقوة جيشها والا سيكون البديل هو الصراعات والفوضى في المجتمع.

الكلمات المفتاحية

العدل، الاسهامات، الإصلاحات، السلم، السلام.

Contributions of the army to the implementation of justice and peace in ancient Iraq

Prof. Suhailah Marie
Iraq\ University of Basra

Abstract

The ingredients for achieving justice and peace in society are the presence of authority and order, and work to achieve equality and ensure the legitimate rights and interests of all segments of society. Therefore, the existence of a ruling authority and a system that bears the management of the country's affairs is indispensable, so that the forces of different names live under the roof of the state's prestige and the strength of its army, otherwise the alternative will be conflicts and chaos in society.

Key Words

Justice, Contributions, Repairs, Ladder, Peace

المقدمة

دراسة العدل والسلم في العراق القديم له اهمية بالغة لأنه يوضح أحد اهم العوامل في قيام الحضارة العراقية، فالثابت أن الالهة مسؤولة عن حياة الانسان، لذا كانت العدالة حقاً مشروعاً لكل انسان في إطار السلم، وهما يمثلان الارادة الالهية في ضوء القيم السائدة في المجتمع. ولما رأى العراقيون القدماء ان الاقتران بين الحق والعدالة تمثله بالآلهة كالإله (آنو) مؤسس السلالة الالهية الحاكمة والذي عُد مصدر السلطة وضمانها. لذا فالسلم كان أيدلوجية مركزية في سياسة معظم اباطرة وملوك العراق ونصت عليها التشريعات والقوانين، لذا لابد من وجود قادة ومؤسسات تحمي وتشرف على تلك التشريعات والقوانين وخصوصاً اوقات الازمات او الفوضى والارباك، ومن القوى المؤثرة الجيوش التي كان دورها واضحاً في المساهمة في تحقيق العدل والسلم.

كان العدل والسلم من الفضائل الالهية المودعة لدى البشر، واجباً الهياً يجب تحقيقهُ، وكان تحقيق كليهما فرضاً ولابد ان هناك عقاباً من الالهة للملوك في حال اخفاقهم في تحقيق هدف الالهة في العدل والسلم، فالعقاب الالهي هو القصاص عن كل عمل مخالف لإرادة الآلهة، فارتكاب الخطايا او الذنوب مدعاة لغضب الالهة وعقابها، ونجد الخطيئة في اسطورة (نرجال) ومعاقبة الالهة جاءت لعدم التزامه في التقاليد المتعارف عليها بين الالهة، فهناك الثواب والعقاب الذي عدّ قاعدة تقويمية لتجاوز خطايا وذنوب البشر من اجل تحقيق اهداف الآلهة، فالإله في الفكر العراقي القديم مصدراً للعدالة وسلماً للاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ويعد ركناً من اركان العقيدة آنذاك واساساً لتحقيق العدل والسلم.

العـــدل

كان محور العدل يمثل فكر الانسان العراقي للالهة والكون، فالإرادة الالهية تتجه نحو تحقيق العدالة، تلك الارادة التي كانت فرضاً على الملوك [١]. ومن يمسك بهذه الوظيفة الالهية لا يمكن ان يكون انساناً اعتيادياً ولا بد ان يكون متميزاً ومقدساً، والقدسية لا تأتى من الممارسات الدينية التي يقوم بها والتبجيل الذي يحاط به، فالبعض منهم تخلى عن القيام ببعض الممارسات الدينية لصالح الكهنة [٢].

ان العدل والعدالة كلاهما يقوم على المساواة بين الناس وان فكرة العدل تعتد بالوضع الغالب دون الاكتراث بتفاوت الظروف، اما العدالة فهي (الانصاف) وتقوم على اساس التماثل في الاحكام. فالعدالة مع كونها عدلاً تختلف عن العدل الذي هو تطبيق القانون، وهي أكثر ما تكون وسيلة لتلطيف عدله. ذلك ان حكم القانون شامل وفي نطاق هذا الشمول لا يمكن في بعض الحالات ان تحصل من تطبيقه على حكم سليم، فالقانون يأخذ بنظر الاعتبار ما يحدث في الحالات الغالبة [٣].

ساد الاعتقاد في العراق القديم ان الملك هو ينبوع العدل، لأنه كان يصدر القوانين والمراسيم الملكية بأمر الآلهة، ويعمل على تحقيق الارادة الالهية [٤]. فالملوك ملزمون بتطبيق العدل والعدالة، فقد ورد في أحد النصوص (ان شمس حاكم السماء والارض سيتولى عدالة البلاد حيث الامراء والحكام لا يطبقون العدالة) [٥]. والحكام بعيدا عن مسمياتهم هم ممثلو الالهة على الارض، وهم ملزمون بتطبيق العدالة في ضوء التشريعات القانونية التي ترتبط بالآلهة واحكامها العدلية. فقد ورد في خطاب حاكم مدينة لكش اورنمكينا نصه (عندما منح الاله ننكرسو وامسكت بيده من بين الجموع) [٦]. نلاحظ هنا اضفاء القدسية على اوركاجينا باختيار الاله له من بين الجموع، وبذلك فان تنصيب الملوك على عروشهم كان بأوامر الهية.

الجدير بالإشارة ان الادب في العراق القديم قد اظهر سمة المطالبة بالحقوق ولغة الحوار بين الحاكم والمحكوم، اذ تعد من الاسس التي تقوم عليها الحضارة والمدنية. فثورة الالهة الصغار ضد الالهة الكبار يمثل صورة عن الواقع للمجتمعات البشرية فهو يمثل استبداد سيد الارض وثورة الاتباع [٧]. فقد استحوذ الالهة الكبار المناصب فيما بينهم بالقرعة التي اقروها لأنفسهم، فأستأثر الاله (آنو) بالسماء وانليل بالأرض في حين تم تكليف الالهة الصغار (ايكيكي) بالعمل بدلاً عنهم وتحملهم المشقة والتعب حتى تنعم الالهة الكبار بالراحة [٨].

اي ان الالهة الصغار كانت تعاني من مشقة العمل مثل البشر، وهذا الامر ولد حالة من التذمر مما دفعهم للمطالبة في حقوقهم وظهر ما يوضحه الادب القديم ما يشبه التظاهرات لتحقيق الاهداف المنشودة [٩].

يبدو واضحاً في الفكر العراقي القديم العناية الالهية بتكوين جسم العاهل، فالعاهل عندما يعتلي العرش يكون قد زود بجسم وفضائل متكاملة [١٠]، ويتصف بأنه مجهز بالروح الإلهية فهو على الارض يمثل الالوهية،

وعلى هذا الاساس فأن الملك في نظر الشعب يمثل وعاء يحتوي على كل القوى التي تبعث الحياة في كل شيء [١١]، لهذا تبدو مظاهر القدسية واضحة على الملوك لدرجة يصعب عليهم احياناً التمييز بينهم وبين الالهة في بعض المزايا، وبإضفاء القدسية عليهم فهم ملزمون بتطبيق العدل وتحقيق السلام لتزدهر الحياة على الارض، لذا نجد اهمية التزام المجتمعات القديمة هذا الاتجاه الفكري في ضوء القوانين التي تشرع بمباركة الالهة.

لعب القانون دوراً في بلورة الفكر العراقي بصيغ قانونية من أجل تنظيم المجتمع، وقد امتازت القوانين العراقية القديمة بالشمولية، وكانت تلزم القاضي النظر في جميع الدعاوى المرفوعة امامه، فهو لا يستطيع رد دعوى ما بحجة غياب نص قانوني ينظمها.

نال القانون منزلة كبرى لارتباطه بالتشريع الالهي، واعتقاد الناس ان الاحكام القانونية من صنع الالهة [١٢]، والحقيقة انه لا يمكن ان يتسم مجتمع بالتقدم والتنظيم ما لم يواكبه نظام قانوني يتبعه ذلك المجتمع مقترن بقوة كافية تكسبه الاحترام وإلزام التطبيق لغرض استقرار التعامل بين افراده واستتباب الامن واشاعة الثقة فيه [١٣]، وعلى وفق هذا المنظور الفكري، فالسلطة المتمثلة بالملك ومن يعاونه ملزمة بتحقيق العدل وهو حق مشروع للمجتمع، وتطبيق العدالة جزءً من متطلبات وجودها [١٤].

ان تنفيذ الوصايا الالهية في إطار التشريعات والقوانين لا يمكن تطبيقها بالاعتماد على شخص الملك ووزرائه وموظفيه، بل يتطلب احياناً الى قوة لتنفيذ تلك الوصايا والقوانين خوفاً من العقاب الالهي وحرصاً على كسب ود الالهة.

فقد حرص الملوك على تحقيق رغبات الالهة، فالفكر يعتمد في جوهره على التبعية المطلقة واليقين التام، بان الآلهة جعلت من العدالة اساس المجتمع، ويبدو من ملحمة كلكامش انه لم يستطع ان يخلد الا بالعدل الذي تبناه بوصفه قيمة اساسية في الحكم، فذكر من قبل الالهة بضرورة ان يكون الحاكم عادلاً (لقد وهبك الاله سلطاناً على الشعب لانظير له، وجعل لك النصر في المعارك التي لا ينجو منها ناج، لامهرب من غزواتك وغاراتك، ولكن لاتسيء استخدام القوة، عامل خدمك في القصر بالعدل وكن عادلاً امام وجه الشمس) [١٥]، فالنص فيه توجيهاً (ان لايسيء استخدام القوة). يبدو ان القوة التي منحتها الالهة له تحمل التهديد بالعقاب في حال سوء الاستخدام. وان (شمش حاكم السماء والارض هو من

يتولى العدل) [١٦]، وعدم تحقيق رغبة الالهة تعد خطيئة، ومحاسبة الشخص على خطيئته هي تخلي الالهة عنه، ووقوعه نتيجة ذلك فريسة المصائب والكوارث والامراض وتلاشي السكينة والهناء [١٧]، ثم إن النص المذكور أنفاً يوضح ان قوة كلكامش كانت من قوة جيشه الذي حقق له النصر في المعارك الشرسة، وبذلك لم يحقق كلكامش انتصاراته الا بمباركة الالهة له وجيشه.

وقد منح الملوك أنفسهم القاباً خاصة بالعدل، فالملك السومري المصلح اوركاجينا (٢٣٧٨–٢٣٧٠ ق.م) حاكم مدينة لكش، قد دون في أحد سجلاته انه العادل لانه (اعاد الحرية والعدل الى الناس) [١٨]، ويعد أقدم المصلحين الاجتماعيين، ووصفته احدى الوثاق المسمارية بانه (حاكم صالح يخاف الآلهه وانه اعاد حرية المواطنين الذين عانوا المظالم) [١٩]، فقام باصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية، ووجه عنايته الى الطبقات الفقيرة، فأمر بحمايتهم من المستغلين وجباة الضرائب [٢٠]، وكان اوركاجينا قد بدأ اصلاحاته بمقدمه ذكر فيها (من اجل الاله ننكرسو محارب انليل البطل) [٢١]، اما خاتمة اصلاحاته فانه تعهد فيها امام الاله ننكرسو بانه لن يسمح بان يقع اليتامى والارامل فريسة لظلم الاقوياء [٢٢].

علماً ان اوركاجينا وصل الى الحكم بانقلاب عسكري بعد ان ضمن تأييد المحاربين وجماهير الشعب المضطهدة بسبب سوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقد وصلت حالة البؤس الى ان الناس اخذو يستجدون الطعام في حين ان مخازن الحكام وقصورهم وحاشيتهم تفيض بالخيرات، وفي ضل هذه الاوضاع المتردية لم يستطيع الملوك ولا كهنة البلاد القضاء عليها لولا تدخل الجيش بقيامهم بانقلاب عسكري.

وكان للملك لوكال زاكيزي نصيب في تثبيت مبادئ العدالة في ضوء ضم دويلات المدن السومرية تحت سلطانه واقامة دولة موحدة في جنوب العراق [٢٣]، وكذلك الحال للملك سرجون الأكدي (٢٣٧١–٢٣١٦ ق.م) الذي أكد انه ملك العدالة الذي ينطق بالحق [٢٤]، وكلاهما لم يحققا سياستهما في توحيد البلاد وتشكيل حكومة مركزية لولا وجود جيوش منظمة تؤمن بمبادئ تقوم على اهمية وحدة البلاد.

وصف العدل بأنه روح القانون، ولا يفهم العدل الا من خلال الجماعة ومن التشريعات، فالعدل هو جوهر القانون وهدفه ومثله الاعلى [٢٥]، ومن القوانين التي استوعبت المظاهر الاجتماعية والاحوال

الاقتصادية، ووضحت الفكر السائد قديماً والتي وجهت المجتمع نحو التنظيم والتطور هو قانون (لبت عشتار) خامس ملوك سلالة ايسن الاولى، حيث قام بتشريع قانون مهم الهدف منه تطبيق العدالة، وهي ارادة الهية. فقد ورد في مقدمة القانون (عندما دعا الاله آنو والاله انليل لبت عشتار الراعي الحكيم، المنادى من قبل الالهة لإمارة البلاد وتحقيق العدالة ومعاقبة الظالم) [٢٦]. ويواصل قوله (انا لبت عشتار الراعي المتواضع . . . . اعطيتهم راغباً حريتهم كهدية) [٢٧]. اما خاتمة قانون لبت عشتار فقد جاء فيها (. . . . . تسببت في ان تتمسك بلاد سومر واكد بالعدالة الحقة، واستناداً لأمر الاله انليل انا لبت عشتار أبن الاله انليل قد قضيت على البغضاء والعنف وعملت على ابراز العدالة والصدق وجلبت الخير للسومريين والاكديين) [٢٨]. ومن القوانين المهمة التي تستحق الدراسة قانون (اورنمو) مؤسس سلالة اور الثالثة (٢١١٣-٢٠٠٦ ق.م) وقد عثر منه على نحو عشرين نصاً قانونياً مدونة على رقيم عثر عليه في مدينة نفر، ورقيم اخر في مدينة اور، واهمية هذا القانون انه اقدم قانون مدون [٢٩]. والمجموعة القانونية للملك اورنمو هي ايضاً تجسيد للإرادة الالهية في تطبيق العدل.

أشرنا الى اصلاحات اوركاجينا وقوانين لبت عشتار، واورنمو والملوك الاخرين فلا بد من التوقف امام أشهر مشرع قانوني في العالم هو حمورابي الذي اثرت شريعته على الكثير من القوانين الوضعية في العالم قديماً وحديثاً وبقيت نصوصه القانونية ولازالت مصدراً مهماً للدراسات القانونية الاكاديمية.

يعد قانون حمورابي من أرقى القوانين في العالم القديم، على الرغم من اكتشاف قوانين سبقته بمئات السنين، وهو قانون متكامل وتفصيلي لكل القضايا، ومما ورد في مقدمته (انا حمورابي محبوب الالهة عشتار عندما ارسلني الاله مردوخ لقيادة سكان البلاد في الطريق السوي ولإدارة البلاد وضعت قانون العدالة لتحقيق الخير للناس) [٣٠]. ومجموع قوانين حمورابي ٢٨٢ مادة قانونية، وتتصف هذه القوانين بالنضج والرقي لأنها جاءت مدونة بلغة قانونية، وصياغة دقيقة موحدة واسلوب علمي، ومنظمة للشؤون المدنية دون الشؤون الدينية على الرغم انها كانت مستمدة من الالهة [٣١].

اما الخاتمة فجاء فيها (هذه هي قوانين العدالة التي ثبتها حمورابي، الملك الكُفء، ومكن البلاد ان تنال القيادة الرشيدة والحكومة الحسنة . . . .) [٣٢]. ويستمر في ذكر اهداف تلك القوانين وكيفية الاستفادة

منها ، وحث من يأتي بعده من الملوك الحفاظ على احكام القانون والاسترشاد به ويدعو بالخير والصلاح لكل من سيحترم القانون وستنزل لعنات الالهة وعقابها لكل من يحاول تشويه او تبديل تلك الاحكام [٣٣] . وقد اكدت تلك القوانين عدل حمورابي وحسن تنفيذه لأوامر الالهة بنشر العدل بين الناس .

استمر مفهوم العدل السائد في عهد حمورابي العهد البابلي القديم (٢٠٠٦–١٥٩٥ ق.م) حتى العهد البابلي الحديث (٦٢٦–٥٣٨ ق.م) فقد اكد نبوخذنصر (٦٠٤–٥٦٢ ق.م) على العدل، وكذلك الحال لآخر ملوك الحكم الوطني في العراق الملك نبونيد (٥٥٦–٥٣٨ ق.م) الذي حاول تطبيق العدالة، الا ان الاوضاع العامة السياسية والاقتصادية لم تساعده على ذلك . فالفكر السائد في هذه المرحلة ايضاً ان الالهة مصدر العدالة و(صولجان العدالة لايمتلكه انسان انما تمتلكه الالهة التي تمنحه لرجلها المختار) [٣٤] . علماً انه لم يصل من هذه الحقبة سوى لوح طيني تضمن خمس عشر مادة قانونية، ويدل اسلوب تلك النصوص على نضج في التفكير وعمق المفاهيم القانونية، وقد صنفت مواده القانونية الى مجموعتين الاولى تخص التجاوزات على الاموال والممتلكات والثانية تتناول احكام الاحوال الشخصية [٣٥] .

اما في العصور الاشورية، فقد كان العدل في الفكر السائد انه أحد اسس الحكم ووضح ذلك الكتابات الملكية، فقد ورد في كتابات اشور ناصر بال الثاني (٨٨٣–٨٥٩ ق.م) (انه نشر العدل والقوة في جميع الارض) وكذلك الملك سرجون الثاني (٧٢١–٧٠٥ ق.م) قوله (انا حامي العدالة) [٣٦] . ويبدو ان العدل والسلام (جميع الارض) لايمكن الفصل بينهما ولا يمكن تحقيقهما من دون قوة تحافظ عليها بين الشعوب، على وفق الفكر السائد بين ملوك آشور .

يبدو ان القانون الاشوري لايتناسب مع قوة الدولة الاشورية واتساعها ، واهم ما عثر عليه من العصر الاشوري الوسيط (١٥٠٠–٩١١ ق.م) الواح مسمارية تضم مواد قانونية، ولكن لا تمثل نصوصاً قانونية رسمية، انما مجموعة عرفية بالاستعانة بملخصات من الاحكام القضائية [٣٧] . فالموضوعات متباينة وتتصف بالشدة والقسوة وعدم اتباع الدقة في تبويبها [٣٨] . على الرغم من أن الملامح العامة للدولة الاشورية وصفت بأنها دولة قوية وحققت انتصارات كبيرة وضمت بلدان عديدة خضعت لسلطتها ومنها مصر إذ استطاع الملك اسردحون في (٦٧١ ق.م) فتح مصر ودانت له مصر السفلى والعليا [٣٩] . ولكن كل هذه

الانتصارات لم تحقق لولا سيطرة الجيش وتمكنه من اخماد الثورات والتمردات ومنها ما حدث في (٨٢٤ ق.م) التي ادت الى حروب اهلية وسببها فقدت المملكة سلطتها على الاقاليم التابعة لها (٤٠) .

وما قام به تجلات بليزر الثالث (٧٤٤-٧٢٧ق.م) الذي كان قائداً كفوءاً استطاع ان ينقذ البلاد التي كانت تعاني تمزقاً واضطراباً بعد الثورة الداخلية ويعيدها الى سابق قوتها وكيانها ويسترجع سلطتها ويعيد لها قوتها وهيمنتها ويوسع نفوذها (٤١) . اذن لولا الجيش في القضاء على الثورات والحركات لما تمكنت الدولة الاشورية من استعادة قوتها وهيبتها .

الجدير بالذكر لايمكن لأي مجتمع مهما كان متجانساً العيش دون قواعد قانونية منظمة لنشاطاته المختلفة، فالقانون عنصر التوازن الذي يحتاجه المجتمع لكفالة امنه الاجتماعي، والتعبير عن وحدته والسير في طريق التقدم الحضاري في كل الاوقات والظروف (٤٢) .

ان مفهوم العدل في الفكر العراقي القديم قد تبلور بصيغ قانونية منظمة منذ ظهور انظمة الحكم . وبصورة واضحة في عصر دويلات المدن وشهد تطوراً واضحاً وكبيراً ترجمته تسجيلات الملوك وحرصهم على تطبيق العدالة، واضفاء القدسية لمفهومها ، لأن العدالة ارادة الهية كلف بها الالهة نوابهم من الملوك، وقد ترجم الملوك تطبيق العدالة من خلال النظم القانونية التي شهدت تطوراً كبيراً توج قوته وانتشار فكرته في شريعة حمورابي التي دونت على مسلة من حجر الديورانيت .

السلم والسلام

اثبتت الشواهد والادلة التاريخية، ان السلام كان عنواناً للأقوام التي استوطنت العراق منذ الالف الخامس قبل الميلاد ، حيث الاقوام القديمة الفراتيون الاوائل، السومريون، الاكديون، الاموريون، الاراميون . . . . الخ على مختلف مسمياتهم اقوام عاشت مع بعضها البعض او متجاورة، والسلام يعم ربوعها . على الرغم من اننا لا ننكر الصراعات او النزاعات بين دول، مدن، اقوام وقبائل ولكن دراسة التاريخ بعمق نلاحظ هؤلاء جميعاً في نهاية المطاف عملوا في إطار فكري ينشد السلام، لأن الفكر العراقي القديم كما أشرنا يستمد ايحاءاته من الالهة، لذا ترجم هذا الفهم في الرسائل المتبادلة بين الملوك والمعاهدات بين الاطراف المتنازعة وجميعها وضعت في إطار السلم، لأنه لايمكن تطبيق العدل دون تحقيق السلم . وربما كان تأثير الفكر السائد عن الحياة والموت ان الانسان لا يخلد الا بأعماله .

لم يتوقف نشاط ملوك العراق القدماء على تنظيم المجتمع وتطبيق العدل بل اهتموا بتنظيم العلاقات الدولية لإشاعة الامن والسلام من الرسائل المتبادلة بين الملوك او المعاهدات التي تبرم بين الدول او الممالك لتحديد الحدود او عقد الاحلاف بين القوى من اجل اشاعة السلام والاستقرار.

في عصر فجر السلالات حوالي (٢٨٠٠–٢٣٧١ ق.م) عقدت اول معاهدة دولية بين دولتين مستقلتين هما (لكش) و(أوما) وبتوسط حاكم دولة ثالثة هو (ميسلم) حاكم (كيش) الذي تدخل في حل النزاع على الحدود بين الدولتين لكش واوما[٤٣]. والزم الطرفين بتنفيذ بنود المعاهدة وثبتت معاهدة الصلح على مسلة من الحجر وضعت على الحدود بين الدولتين[٤٤]. الا ان حاكم اوما نقض المعاهدة وعاد النزاع بينهما حتى تمكن الملك انتمينا حاكم لكش من تحقيق انتصار على اوما، وعلى أثره عقدت معاهدة بين الطرفين، وكانت اول معاهدة صلح دولية[٤٥]. وتعد هذه المعاهدة اولى الجهود البشرية في تنظيم العلاقات الدولية، ووضع الضوابط التي تحكم العلاقات الدولية[٤٦]. ولاستمرار النزاعات بين المدن حول الموارد المائية او مشاكل قبلية ظهرت الرغبة الى تحقيق السلم. ولكن لا يتم الا بوحدة البلاد، فظهر الملك لوكال زاكيزي (٢٤٠٠–٢٣٧٠ ق.م) واستطاع توحيد المدن السومرية في دولة مركزية واحدة، الا ان ظهور سرجون الأكدي (٢٣٧١–٢٣١٦ ق.م) قضى على لوكال زاكيزي وأنهى السلطة السومرية، وانتقلت الى ايدي الأكديين. ونجد ان هذه الاشارة مهمة في سلمية انتقال السلطة، فلم تشهد البلاد صراعاً بين السومريين والأكديين[٤٧]. وهناك رأي آخر ان انتقال السلطة من السومريين الى الأكديين لم يكن سلمياً[٤٨]. لكن يبدو ان الانتقال لم يكن سلمياً تماماً أحدهما سلم السلطة للاخر ولا عنفياً اي قيام حرب بين الاقوام السومرية والأكدية بدلالة التعايش بينهما، ولكن نرى ان الموضوع اقتصر على السلطة الحاكمة حصراً بما يشبه الانقلابات العسكرية في الوقت الحاضر. والسبب لأن الملكية في الفكر العراقي مصدرها السماء متمثلة آنذاك بالاله انليل، وربما انتقال السلطة من السومريين الى الأكديين لأخطاء ارتكبها ملوك سومر فعاقبتهم الالهة على وفق الفكر السائد، ونقلت السلطة لأقوام اخرى وهم الاقوام الأكدية، وبكل الاحوال بعيداً عن السلطة ان كانت سومرية او اكدية، فإننا نرى ان السلام قد عم البلاد في معظم العصور والعهود بل وكان يعم اقاليم ومدن البلدان الاخرى التي كانت في حال التبعية للممالك العراقية، لأن السلام ارادة الهية.

بعد قيام الدولة الاكدية سعى ملوكها الى تنظم العلاقات الدولية، فقد عقد الملك نرام سن (٢٢٩١-٢٢٥٥ ق.م) معاهدة مع ملك اوان Awan في بلاد عيلام، وتعد تلك المعاهدة من صنف المعاهدات الدولية مع دول اجنبية[٤٩]. وربما كانت هذه المعاهدات قائمة على مبدأ القوة[٥٠]. الا انها ساهمت في نشر السلام في المنطقة. وبكل الاحوال ان المعاهدات الدولية التي حسمت النزاعات او الحروب بين الدويلات المتجاورة او بين الدول والاقاليم التابعة لها وهنا لا نستبعد دور الجيوش في حسم المعارك التي اجبرت القوى على الاقل التي كانت خسارتها في المعارك أحد اسباب قبولها بالاتفاقيات او المعاهدات الدولية.

شهد الالف الثاني قبل الميلاد تطوراً فكرياً هائلاً في العراق القديم، تمثل في الثورة القانونية التي توجها حمورابي في شريعته، فقد ترجم تلك الثورة الفكرية التي تميزت بنظرية شمولية، فلم يقتصر هدف تطبيق العدل على الافراد فحسب بل اصبح ينظر الى العلاقات الدولية المعروفة بالقانون الدولي على انها اسلوب التعامل الذي أمرت به الالهه[٥١]. وهذا يدل ان السلام العالمي قد أصبح، أحد الاسس الثابتة في الفكر العراقي القديم، ومطلباً رئيسياً في إطار المفهوم العام للسلام في العالم القديم، ولابد من تحقيقه، كما لايمكن الفصل بين العدل لاستقرار وازدهار المجتمع والسلام في تحقيق الاستقرار العالمي.

لو اطلعنا على خاتمة حمورابي نلاحظ ان فكرة السلام وجدت بين اهدافه، فالشمولية لا تعتمد النصوص القانونية حصراً، لكن كما نرى ان صيغة كتابة خاتمة قوانينه انه مسؤول امام الالهة عن جميع البلاد لأنه (الملك البارز بين الملوك) فقد ورد في خاتمته (لقد نادتني الالهة، فأصبحت الراعي المحسن الذي صولجانه العدل . . . لقد كتبت كلماتي الغالية على مسلتي وثبتها على تمثالي (ملك العدالة) في بابل المدينة التي رفعت رأسها عالياً) وفي إيساكيلا المعبد الذي اسسه ثابته كالسماء والارض، لأقضي بالعدل واوطد النظام في البلاد ولكي امنح العدل للمظلوم، انا الملك البارز بين الملوك عسى ان تسود عدالتي البلاد . . انا حمورابي الملك العادل الذي منحه الاله الشمس الحقيقة، اقوالي مصطفاه واعمالي لا منافس لها) [٥٢]. ولا نعتقد هنا ان الامر يقتصر على مبدأ العدالة والحرص على تطبيقها، بل مبدأ السلام واضحاً في ضوء الاشارة الى الاله (شمس) الذي يوحي الى السلام، والتكليف الالهي كان واضحاً، ولم يميز بين مجتمع واخر.

الجدير بالذكر ان حمورابي استطاع اقامة دولة مركزية واحدة عاصمتها بابل بسبب سياسته وقابليته الادارية والعسكرية استطاع ان يرفع شأن بابل حتى اصبحت عاصمة لأكبر دولة في المنطقة واستطاع في سني حكمه الاولى تقوية جهته الداخلية (٥٣) .

وبعد تحقيق انتصاراته في حروبه الداخلية والخارجية اي استقرار الجهة الداخلية وتأمين خطر اعدائه واهتم بترميم الاسوار والحصون، وبعدها اهتم بالمشاريع العمرانية كبناء المعابد والقصور وغيرها (٥٤) . ولكن بعد وفاة حمورابي وضعف جيشه تعرضت البلاد لأخطار الانقسام والتفكك وفسح المجال لتدخل القوى الاجنبية كالميتانيين، وذلك بفعل غياب القيادة العسكرية وضعف الجيش (٥٥) .

ومن الامثلة الاخرى على حرص ابناء العراق القدماء على تحقيق السلام تلك المعاهدات او الاتفاقيات التي عقدت بين ملوك العراق والممالك الاخرى او بينهم وبين حكام الاقاليم، او الرسائل المتبادلة مثال تلك الرسائل مع أقليم ماري، وكذلك حسن التمثيل الدبلوماسي من اجل ضمان القوافل التجارية وسلامتها (٥٦) .

يبدو ان الاوضاع العامة ولاسيما طبيعة انظمة الحكم تؤثر في الإطار العام للفكر وتفاصيله في النصوص القانونية والمراسيم الملكية، وكان واضحاً في العصور الاشورية حيث عنصر القوة والسيطرة سائداً، لذا نجد ندرة النصوص الاشورية في هذا الاتجاه (٥٧) .

لم يقتصر الاهتمام بالسلام على ملوك العراق، بل ان القوى المحتلة التي هيمنت على العراق قرون طويلة، قد تأثرت بالفكر العراقي سياسياً، اقتصادياً ودينياً، وكانت فكرة السلام أحد تأثيرات الفكر العراقي على هؤلاء ومنهم الكاشيون الذين حاولوا ان يتخذوا من السلام وسيلة للاستقرار في العراق، وكذلك محاولتهم ايجاد علاقات طيبة ومتوازنة مع القوى المعاصرة لهم وهذا ما كشفته رسائل تل العمارنة بين الكاشيين وملوك مصر في عهد اخناتون (١٣٦٧–١٣٥٠ ق.م) (٥٨) .

الاستنتاج

بذل ملوك العراق جهوداً كبيرة من اجل تطبيق العدل والسلم وتحقيق السلام ضمن ارادة الهية، في ادارة شؤون البشر، وقد أكد الادلة والشواهد التاريخية مما عثر عليه من النصوص القانونية التي دونها ملوك العراق، والعلاقات الدبلوماسية بين القوى القائمة آنذاك في ضوء الرسائل المتبادلة، اشارات الى ان العدل والسلم يمثلان اساساً قوياً في الفكر العراقي القديم. ولكن ليس من السهل ان يمنح الاعتقاد بهما قبولاً، لأن معظم الدراسات بحثت في الصراعات والنزاعات محلية او دولية، ونرى تلك النزاعات او الصراعات بديهية منذ بدء الخليقة، ولكن إذا نظرنا الى المنجزات الحضارية للإنسان العراقي ان تلك المنجزات لا يمكن ان تتحقق دون استقرار سياسي واقتصادي لذا نرى ان العدل والسلم والسلام عنوان للاستقرار والازدهار في كل المجالات وقد ترجمتها اخبار الملوك في انجازاتهم القانونية.

الهوامـــش

(١) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم بغداد ١٩٨١ ص٥٣

(٢) الطعان، المصدر نفسه، ص٦٦

(٣) ارسطو طاليس، كتاب الاخلاق، ترجمة احمد لطفي السيد، القاهرة ج٢ ص١٠٧

(٤) عامر سليمان القانون في العراق القديم، بغداد ١٩٨٧ ص١٤٩

(٥) سهيل قاشا، الحكمة في بلاد الرافدين، بغداد ١٩٨٣ ص٨١

(٦) مجموعة العلماء السوفييت، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٧٨ ص٢٨١

(٧) فاضل عبد الواحد، الطوفان في المراجع السماوية، بغداد ١٩٧٠

(٨) طه باقر، ملحمة كلكامش، بغداد ١٩٨٠ ص٢١٩

(٩) قاسم الشواف، الاساطير السومرية والأكدية ج١ بيروت ١٩٩٧ ص٦٤

(١٠) الطعان، المصدر السابق، ص٣٣٦

(١١) الطعان، المصدر نفسه، ص ٣٣

(١٢) الطعان، المصدر السابق، ص٣٣٧

(١٣) جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دار الشؤون الثقافية بغداد ٢٠٠١ ص٤٦

(١٤) الطعان، المصدر السابق، ص٥٢١

(١٥) محمد خليفة حسن، الاسطورة والتاريخ في التراث الشرقي القديم، بغداد ١٩٨٨ ص١٦٢

(١٦) Wevers J.W , D.B.Redford , Essays on the oncient Semitic Word Toronto 1970 P.8

(١٧) نائل حنون، عقائد ما بعد الموت في حضارة وادي الرافدين القديمة، بغداد ١٩٧٨ ص١٥

(١٨) صموئيل كريمر، من الواح سومر، ترجمة طه باقر، بغداد ١٩٥٨ ص١٩٢

(١٩) طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية، ص١١٤

(٢٠) كريمر، المصدر السابق، ص١١١

(٢١) عامر سليمان، القانون، ص١٤٩

(٢٢) كريمر، المصدر السابق، ص١١١

(٢٣) طه باقر واخرون، تاريخ العراق ص٥٠

(٢٤) محمد صالح الزيباري، النظام الملكي في العراق القديم، دراسة مقارنة مع النظام المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الاداب ١٩٨٩ ص١٦٤

(٢٥) ذيبان، المصدر السابق، ص٣٠

(٢٦) (٢٧) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دائرة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٧٩ ص٥٨

(٢٨) فوزي رشيد، القوانين في العراق القديم، بغداد ١٩٨٨ ص٦٣

(٢٩) عامر سليمان، احمد مالك الفتيان، محاضرات في تاريخ العراق القديم، وزارة التعليم والبحث العلمي، ص٧٨

(٣٠) فوزي رشيد، الشرائع العراقية، ص١١٣

(٣١) ليلى سعيد، المصدر السابق، ص٧

(٣٢) فوزي رشيد، الشرائع العراقية، ص١٦٨

(٣٣) ليلى سعيد، المصدر السابق، ص٨

(٣٤) فاضل حسن جوان، الاخلاق في الفكر العراقي القديم، بغداد، مطبعة اليرموك ص٤٠١

(٣٥) محمود الامين، قوانين حمورابي والقوانين البابلية الاخيرة، مجلة كلية الادارة جامعة بغداد العدد الثالث ص٢٥٥

(٣٦) Lunkenll .D.Dare AB Vol, new yourk 1968 p_139

(٣٧) ذيبان، المصدر السابق، ص١٧٨

(٣٨) عامر سليمان، احمد مالك الفتيان تاريخ العراق ص١٦٢

(٣٩) طه باقر تاريخ الحضارات ج١ ص٥٥٦

(٤٠) طه باقر الحضارات ص ٥٦٠

(٤١) ذيبان، المصدر نفسه، ص١٧٩

(٤٢) ذيبان، المصدر نفسه، ص٣٥

(٤٣) طه باقر واخرون، تاريخ العراق، ص٤٩

(٤٤) 2ed Chicago 2008 p 195 Necola Lanri and others , preformine Death

(٤٥) عامر سليمان، الفتيان، محاضرات ص٧٩

(٤٦) Hook .S.H, , Ritualand King Ship ,1958 p_26

(٤٧) Doglas, Sargonic and Gutian , Toronto ,1993. P_17 F.

(٤٨) سامي سعيد الاحمد ، الاتفاقات العسكرية والمعاهدات في العراق القديم، المؤتمر العلمي الاول، جمعية المؤرخين والاثاريين في العراق، بغداد ١٩٨١ ص ٣

(٤٩) شعلان كامل اسماعيل، العلاقات الدولية في العصور العراقية القديمة، ص٣١

(٥٠) هاري ساكز، عظمة بابل، ترجمة عامر سليمان، دار الكتب، الموصل ١٩٧٩ ص١٦٢

(٥١) ذيبان، المصدر نفسه، ص٣٥

(٥٢) سليمان عامر، تاريخ العراق السياسي ص١٨٦

(٥٣) سليمان عامر، المصدر نفسه ص١٨٧

(٥٤) هاري ساكز، عضمة اشور ص٥٥

(٥٥) عامر سليمان، القانون، ص ١٠٩

(٥٦) طه باقر واخرون، تاريخ العراق، ص٩١

(٥٧) شعلان، المصدر السابق، ص٣٧

(٥٨) عامر سليمان، القانون، ص ١٠

المصـــادر

(١) ارسطو طاليس، كتاب الاخلاق، ترجمة احمد لطفي السيد ، القاهرة، د .ت

(٢) جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دار الشؤون الثقافية بغداد ٢٠٠١

(٣) سهيل قاشا ، الحكمة في بلاد الرافدين، بغداد ١٩٨٣

(٤) صموئيل كريمر، من الواح سومر، ترجمة طه باقر، بغداد ١٩٥٨

(٥) طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية

(٦) عامر سليمان، احمد مالك الفتيان، محاضرات في تاريخ العراق

(٧) عامر سليمان القانون في العراق القديم، بغداد ١٩٨٧

(٨) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم بغداد ١٩٨١

(٩) فاضل حسن جوان، الاخلاق في الفكر العراقي القديم، بغداد ، مطبعة اليرموك

(١٠) فوزي رشيد ، الشرائع العراقية القديمة، دائرة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٧٩ القوانين في العراق القديم، بغداد ١٩٨٨

(١١) ليلى عبد الله سعيد ، المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي، دار الشؤون الثقافية بغداد ٢٠٠١

(١٢) مجموعة العلماء السوفييت، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٧٨

(١٣) محمد خليفة حسن، الاسطورة والتاريخ في التراث الشرقي القديم، بغداد ١٩٨٨

(١٤) محمد صالح الزيباري، النظام الملكي في العراق القديم، دراسة مقارنة مع النظام المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩

(١٥) محمود الامين، قوانين حمورابي والقوانين البابلية الاخيرة، مجلة كلية الادارة جامعة بغداد العدد الثالث

(١٦) هاشم الحافظ، تاريخ القانون / دار الحرية للطباعة ١٩٩٨